

ارتفاع النفط يعيد النمو لأسعار المصانع الصينية.. بعد 3 سنوات من الإنكماش



ارتفعت أسعار المصانع الصينية لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، بينما تراجع التضخم الاستهلاكي في مارس/آذار، وسط ارتفاع حاد في أسعار النفط نتيجة لتأثير الحرب الإيرانية على أسواق الطاقة العالمية.

نما مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.5% مقارنةً بالعام الماضي، مسجلاً أول نمو له منذ سبتمبر/أيلول 2022، منهيًا بذلك أطول فترة انكماش له منذ عقود. وفي الربع الأول، انخفض مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.6% على أساس سنوي.

ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 1% في مارس/آذار مقارنةً بالعام الماضي، متجاوزةً توقعات الاقتصاديين البالغة 1.2% في استطلاع أجرته رويترز، ومتراجعةً عن ارتفاعها بنسبة 1.3% في فبراير/شباط، وفقاً لبيانات صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء يوم الجمعة.

نما مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثني السلع المتقلبة كالغذاء والطاقة، بنسبة 1.1% في مارس/آذار.

مقارنةً بالعام الماضي

أدت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، التي استمرت حوالي 6 أسابيع، إلى انخفاض حاد في أسعار النفط بعد أن أغلقت طهران فعلياً مضيق هرمز أمام معظم ناقلات النفط التجارية، وقامت كبرى شركات إنتاج النفط في الشرق الأوسط بتقليص إنتاجها.

وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 50% بسبب الحرب، ولا تزال العقود الآجلة لخامى برنت وغرب تكساس الوسيط الأمريكي قرب مستوى 100 دولار رغم الإعلان عن وقف إطلاق النار، وكانت لامست 120 دولاراً أثناء الحرب.

• تداعيات تضخمية محتملة

وتواجه الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، تداعيات تضخمية محتملة، على الرغم من أن مخزونها الاستراتيجي الضخم من النفط الخام في البر وتنوع مصادر الطاقة لديها قد وفرا بعض الدعم لاقتصادها.

قال روبن شينغ، كبير الاقتصاديين الصينيين في مورغان ستانلي: «يُعدّ أداء الصين أفضل من أداء نظيراتها في ظل صدمة نفطية كبيرة، وإن لم تكن حادة، نظراً لمرونة سوق الطاقة لديها وسياساتها الاقتصادية، فضلاً عن انخفاض معدل التضخم المبدئي».

وقدّر شينغ ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين في الصين بنسبة 1.2% عام 2026، ومؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.8%.

وخفض بنك وول ستريت توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للصين هذا العام بمقدار 10 نقاط أساسية إلى 4.7%، سعر النفط سيبلغ 110 دولارات للبرميل في الربع الثاني قبل أن يتراجع على أساس أن متوسط

• دولارا 150

وإذا استمر تدهور الصراع في الشرق الأوسط، ما سيدفع أسعار النفط إلى ما فوق 150 دولارا للبرميل خلال الربع الثاني، فقد يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين إلى 4.2% هذا العام، وفقاً لبنك وول ستريت. وأضاف شينغ: «حتى في حال إعادة فتح مضيق تايوان، فإن بقاء عودة الإمدادات إلى وضعها الطبيعي وإعادة بناء المخزونات».

• أسعار البنزين والديزل

وفي مؤشر على تزايد الضغوط، رفعت وكالة التخطيط الاقتصادي الرئيسية في الصين، يوم الثلاثاء، أسعار التجزئة للبنزين والديزل بمقدار 420 يوانا (61.18 دولار) و400 يوان للطن المتري على التوالي. وكان صناع السياسات قد رفعوا الأسعار الشهر الماضي بمقدار 1160 يواناً و1115 يواناً للطن.

وفي مارس/آذار، قفزت أسعار البنزين بنسبة 11.1% مقارنة بالشهر السابق، على الرغم من سعي بكين للحد من ارتفاع أسعار الوقود للتخفيف من أثر التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلكين. وعلى أساس سنوي، ارتفعت %3.8 فواتير البنزين بنسبة 3.8%.

ويمكن أن يؤدي الاضطراب في أسواق النفط إلى تغيير حسابات صناعات السياسات، حيث حذر خبراء الاقتصاد من أن صدمة تكاليف المدخلات قد تؤدي إلى «تضخم سلبي» في الاقتصاد، مما يزيد من الضغط على هوامش ربح المصنعين الضئيلة أصلاً.

• موقف حذر

وأكد بنك الشعب الصيني مجدداً موقفه الحذر بشأن التيسير النقدي في اجتماع ربع سنوي عُقد الشهر الماضي، مما قلل من الآمال في خفض أسعار الفائدة هذا العام. لم يُجرِ البنك المركزي سوى خفض واحد لسعر الفائدة الرئيسي بمقدار 10 نقاط أساسية في عام 2025.

وحافظ عائد سندات الحكومة الصينية لأجل 10 سنوات على استقراره النسبي، رغم استمرار المخاوف بشأن ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ 1.814% يوم الجمعة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2026